

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد إسماعيل العمري

وعضوية القضاة السادة

عبد الرحمن البنا ، رakan حلوش ، د. محمود الرشيدان ، فايز حمارنة

التمييز الأول :

المميزون :

- ١

- ٢

- ٣

- ٤

وكيلهم المحامي

المميز ضده : الحق العام .

التمييز الثاني :

المميز : النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى .

المميز ضدهم :

- ١

- ٢

- ٣

- ٤

قدم في هذه القضية تمييزان الأول بتاريخ ٢٠٠٤/١١/١ والثاني بتاريخ ٢٠٠٤/١١/٢
وذلك للطعن في الحكم الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم ٢٠٠٣/٣٧٧
تاريخ ٢٠٠٤/١٠/٢٠ القاضي بما يلي :

١- عملاً بالمادة (٢٣٤) من الأصول الجزائية تعديل وصف الجناية المسندة للمتهمين من
جناية القتل بالإشتراك خلافاً للمادتين (٣/٣٢٧ و ٧٦) عقوبات بالنسبة للفعل المقترف

على المغدور لجناية القتل القصد خلافاً للمادة (٣٢٦) عقوبات بالنسبة للمتهم وجناية التدخل بالقتل خلافاً للمواد (٣٢٦ و ٢/٨٠/ج) عقوبات بالنسبة لباقي المتهمين وتجريمهم بالوصف المعدل لكل منهم عملاً بالمادة (٢٣٦) أصول جزائية .

٢- عملاً بالمادة (٢٣٤) من الأصول الجزائية تعديل وصف الجناية المسندة للمتهمين من جناية القتل بالإشتراك خلافاً للمادتين (٣/٣٢٧ و ٧٦) عقوبات بخصوص أفعالهم المرتكبة على المضرور لجناية القتل الناجم عن مشاجرة خلافاً للمادة (٣٣٨) عقوبات وتجريمهم بها بالوصف المعدل .

٣- عملاً بالمادة (٢٣٤) من الأصول الجزائية تعديل وصف الجناية المسندة للمتهم خلافاً للمواد (٣٢٧ و ٧٦) عقوبات لجناية التدخل بالشروع بالقتل خلافاً للمواد (٣٢٦ و ٧٠ و ٢/٨٠/د) وتجريمه بها بالوصف المعدل .

٤- عملاً بالمادة (٢٣٤) من الأصول الجزائية تعديل وصف الجناية المسندة للمتهمين جميعاً بحدود المواد (٣/٣٢٧ و ٧٠ و ٧٦) عقوبات بخصوص أفعالهم الواقعة على المجني عليه محمد الخطيب لجناية الشروع بالقتل خلافاً للمادة (٣٣٨) ودلالة المادتين (٣٢٦ و ٧٠) عقوبات وتجريمهم بها بالوصف المعدل .

٥- عملاً بالمادة (١٧٧) من الأصول الجزائية إدانة المتهمين بحدود المادة (١٥٦) عقوبات ومعاقبة كل منهم بالحبس شهر والغرامة عشرة دنانير والرسوم ومصادرة الأدوات الحادة المضبوطة .

٦- عملاً بالمادة (٢٣٦) من الأصول الجزائية براءة المتهمين عن جناية الشروع بقتل المجني عليه المسندة إليهم بحدود المواد (٣/٣٢٧ و ٧٠ و ٧٦) عقوبات .

٧- عملاً بالمادة (١٧٨) من الأصول الجزائية براءة الأظناء عن الجنحتين المسندتين إليهما بحدود المادتين (٣٣٤ و ١٥٦) عقوبات لانتفاء الدليل المقنع بحقه .

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم تقرر المحكمة ما يلي :

١- عملاً بالمادة (٣٢٦) عقوبات وضع المجرم الأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمسة عشر سنة والرسوم .

٢- عملاً بالمادة (٢/٨١) ودلالة المادة (٣٢٦) عقوبات وضع المجرمين بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة عشر سنوات لكل منهم

والرسوم.

- ٣- عملاً بالمادة (٣٣٨) ودلالة المادة (٣٢٦) عقوبات وضع المجرمين بالأشغال المؤقتة مدة سبع سنوات ونصف والرسوم لكل منهم .
- ٤- عملاً بالمادة (٢/٨١) ودلالة المادتين (٣٢٦ و ٢/٧٠) وضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس سنوات والرسوم .
- ٥- عملاً بالمادة (٣٣٨) ودلالة المادتين (٣٢٦ و ٧٠) عقوبات وضع المجرمين بالأشغال الشاقة المؤقتة ثلاث سنوات وتسعة أشهر والرسوم لكل منهم .
- ٦- عملاً بالمادة (٧٢) عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد المحكوم بها على كل جرم لتصبح وضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمسة عشر سنة والرسوم ووضع باقي المجرمين بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة عشر سنوات والرسوم محسوبة لكل منهم المدة التي أمضاها موقوفاً ومصادرة الأداة الحادة .

وتتلخص أسباب التمييز الأول بما يلي :

- ١- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى عندما أدانت المميز الأول بجناية القتل القصد رغم عدم توافر أركانها .
- ٢- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى عندما لم تطبق الظرف المحل في هذه القضية حيث توافرت كافة شروطه وأركانه .
- ٣- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى عندما اعتمدت على التناقضات الموجودة في شهادة كل من الظنينين والشاهد والتي كان يجب استبعاده لوجود التناقضات الجوهرية بها .
- ٤- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى عندما أدانت باقي المميزين من الثاني وحتى الرابع بجناية التدخل بالقتل القصد رغم عدم توافره أصلاً .
- ٥- لم تقدم النيابة العامة للمحكمة ما يثبت وجود أو حتى تدخل المميزين من الثاني وحتى الرابع في موقع المشاجرة .
- ٦- جاءت أغلب ومعظم شهادة الشهود على السمع وهذه تكون ناقصة ما لم تعزز ببيانات أخرى وهنا لا وجود لتلك البيانات فكان على المحكمة استبعاد تلك الشهادات .
- ٧- أخطأت محكمة الجنايات عندما لم تعالج ولم ترد على البيانات الدفاعية المقدمة في هذه القضية .

- ٨- جاء في ضبط منظم من قبل الملائم شاهد النيابة العامة بأن المتوفيان وصلوا متوفيان قبل دخولهما المستشفى كما ثبت من خلال هذا الضبط والذي لم تبرزه المحكمة .
- ٩- أثبتت شهود النيابة أنهم لم يعرفوا أي من المميزين قد دخل لغرفة الإسعاف وأنهم لم يشاهدوا المميزين فيها .
- ١٠- لقد تبين بأن الشاهد الذي استمعت المحكمة إلى شهادته يعاني من أمراض نفسية وأن هذا الشاهد هو الذي اعتمدت عليه المحكمة على واقعة التدخل في القتل والتي لم تثبت أصلاً .

لهذه الأسباب يلتمس وكيل المميزين قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً.

وتتلخص أسباب التمييز الثاني بما يلي :

- ١- جانبت محكمة الجنايات الكبرى الصواب بالنتيجة التي توصلت إليها إذ أن البيئات والأدلة التي قدمتها النيابة العامة تثبت ارتكاب المميز ضدهم للجنايات المسندة إليهم بالإشتراك .
- ٢- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بتعديل وصف التهمة المسندة للمميز ضدهم من الثاني وحتى الرابع إلى جناية التدخل بالقتل .
- ٣- جانبت محكمة الجنايات الكبرى الصواب بتطبيق أحكام المادة ٣٣٨ عقوبات على واقعة قتل المغدور في المستشفى بالرغم من ثبوت اشتراك المميز ضدهم في قتل المغدور .
- ٤- القرار المميز مشوب بقصور في التعليل وفساد في الاستدلال .

لهذه الأسباب يلتمس المميز قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز .

بتاريخ ٢٨/١١/٢٠٠٤ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً وقبول تمييز النائب العام موضوعاً ونقض القرار المميز وإجراء المقتضى القانوني ورد التمييز المقدم من المميزين موضوعاً وتأييد القرار المميز .

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد بأن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت قد أسندت للمتهمين :

- ١- جناية القتل بالإشتراك خلافاً لأحكام المادتين (٣/٣٢٧ و ٧٦) من قانون العقوبات .
- ٢- جنحة حمل وحيازة أداة حادة خلافاً للمادة ١٥٦ عقوبات .

كما أسندت للأظناء

- ١- جنحة الإيذاء خلافاً للمادة ٣٣٤ عقوبات .
- ٢- جنحة حمل وحيازة أداة حادة خلافاً للمادة (١٥٦) عقوبات بالنسبة للظنين

بمقتضى فتاوى تنالخص أنه وفي ظهر يوم ٢٠٠١/١٠/٨ وفي وسط السوق بمدينة إربد إصطدم المتهم (الفريق الأول) مع المغدور أثناء سيرهما على الأقدام فحصل بينهما خلاف فتدخل الموجودون وأبعدوهما عن بعضهما فتوجه بعدها المتهم إلى أشقائه باقي المتهمين من الفريق الأول ، وأخبرهم بما حصل معه فتوجهوا جميعاً وهم يحملون أدوات حادة إلى المغدور فوجدوه ووجدوا شقيقه المغدور والظنين والظنين فحصلت مشاجرة بينهم أقدم على أثرها جميع المتهمين وبواسطة الأدوات الحادة التي يحملوها على طعن المغدور والمغدور والظنين عدة طعنات قاصدين قتلهم إلا أن الموجودين تمكنوا من تخليصهم فقام الظنين وبعض الموجودين بإسعافهم إلى مستشفى الأميرة بسمة إلا أن المتهمين من الفريق الأول لم يكتفوا بذلك فقاموا بالحقاق بهم إلى المستشفى للإجهاز عليهم وضمان قتلهم فدخلوا عليهم إلى غرفة العمليات وهم يحملون أدواتهم الحادة وكان المغدور وشقيقه ومددين داخل الغرفة نتيجة إصابتهم ومعهم الظنين فقاموا على الفور بالإجهاز عليهم بطعنهم عدة طعنات قاصدين قتلهم وكان الأطباء أثناء ذلك منشغلين بإسعاف المغدور بغرفة أخرى وحضرت بعدها الشرطة وتبين بأن المغدورين قد فارقا الحياة متأثرين بإصابتهم وتمكن الكادر الطبي من إسعاف وحالت مشيئة الله دون وفاتهما (وشكلت إصابتها خطيرة على حياتها) كما تبين أن المتهم قد أصيب من قبل الظنين بأداة حادة كان يحملها ومن قبل الظنين بواسطة

لونا

حجر (واحتصل على تقرير طبي بذلك كما وأصيب المتهم بجراح بكتفه الأيسر من قبل الظنين بواسطة أداة حادة كان يحملها (واحتصل على تقرير طبي بذلك) وجرت الملاحظة .

نظرت محكمة الجنايات الكبرى بالدعوى وبعد سماعها البيئة خلصت إلى الوقائع التالية أنه وبتاريخ ٨/١٠/٢٠٠١ ظهرأ بوسط السوق في مدينة إربد اصطدم المتهم بالمغدور أثناء مسيرهما بالشارع وحصلت بينهما مشادة كلامية وتم الفصل بينهما ثم عاد المتهم وبقية أشقائه المتهمين وتشاجروا جميعاً مع المغدورين وشقيقه المغدور حيث قام المتهم بالإمساك بالمغدور وقام المتهم بطعنه بوجهه وصدرة بالموس الذي كان بحوزته كما أقدم المتهم الأخير بالأداة ذاتها على طعن المغدور بصدرة بعد أن أشار إليهم المتهم وقال (أطعنه) وكان بقية المتهمين يقومون بالوقت ذاته بضربه بالأدوات الحادة التي كانت بحوزتهم ثم توجه المتهم للظنين ويطحه أرضاً وطلب من شخص آخر لم تقدمه النيابة العامة للمحكمة أن يطعنه فقام الأخير بطعنه بسكين أصابته بالناحية الصدرية اليمنى (الإبط) وتم إسعاف المصابين إلى مستشفى الأميرة بسمة حيث نقل المصاب لغرفة العناية المركزة وإدخال المصابين إلى غرفة الإسعاف ولحق بهم المتهمون للمستشفى المذكور وتمكنوا من دخول غرفة الإسعاف التي كان بداخلها المصابين والظنين الذي قام بالمساعدة وإسعافهما وأغلقوا بابها وأقدموا على ضرب المصاب والظنين بأدوات حادة كانت بحوزتهم بقصد الإجهاز عليهم مما أدى إلى إصابة الأخير بخمسة عشر جرحاً اثنان منهما أصابا منطقة الصدر والبطن والباقي منهما قطعياً بمناطق الرأس والعنق وأسفل منتصف الأذن اليسرى وأسفل فروة الرأس والعضد والساعد الأيسر والأيمن وحضرت الشرطة وألقت القبض على المتهمين وقامت بضبط موس عدد (٢) بسلة المهملات الموجودة على باب غرفة الإسعاف ونتج عن أفعال المتهمين وفاة المغدورين وإصابة الظنين بعنقه ومنتصف صدره وأسفل بطنه وهذه الإصابات شكلت خطورة على حياته كما تبين أن جثة المغدور كانت مصابة بجروح وسحجات على الأذن اليسرى والإبهام الأيمن والساعد الأيمن والخاصرة اليسرى وثلاثة جروح اثنان منها نفذا لداخل التجويف الصدري من الجهة اليسرى وأن الجرح القطعي في أعلى الناحية الجانبية اليسرى للقفص الصدري قد أحدث تمزقاً في الفلقة العلوية اليسرى للرئة والنزف وأن الجرح في أسفل مقدم يسار القفص الصدري هو الذي تسبب في الوفاة وأحدث نزفاً في غشاء الثامور وتمزقاً في عضلة القلب وأن اتجاه الأداة المستعملة بإحداث الجرح القطعي

القائل كان من الأسفل إلى الأعلى قليلاً ومن اليسار إلى اليمين قليلاً ومن الأمام إلى الخلف وان جثة المغدور وجدت مصابة بكدمة على الحاجب ووحشية محجر العين وجرح سطحي يمتد إلى أسفل الصدغية اليسرى وحتى مقدم الذقن وجرح آخر سطحي من مقدمة الأذن اليسرى حتى زاوية الفم اليسرى وجرح قطعي يمتد من أرنبة الأذن اليسرى وإلى أسفل وأمام مقدم متوسط الرقبة بطول ١٣ سم وجرح آخر سطحي ممتد من متوسط أسفل الذقن وحتى وحشية مقدم الصدر وجرح مستعرض يبعد عن الخط المنصب للصدر ١٦ سم وعن قمة الرأس ٢٥ سم وجرح رأس مائل زاويته الحادة سفلية يقع في مقدم أسفل يسار الصدر ويبعد ٢ سم عن الخط المنصب للصدر و ٧٥ سم عن قمة الرأس وجرح قطعي يقع أسفل مقدم أيمن الصدر وجرح قطعي آخر مستعرض يقع على متوسط أيمن الصدر وجرح قطعي غائر بأنسجة أسفل الساعد الأيسر وتسحج رضي يقع بأعلى وحشية الخد الأيمن وأن الجروح القطعية قد نفذ منها إثنان الأول يقع بأعلى مقدم أيمن الصدر والآخر على الناحية الجانبية اليسرى للقفص الصدري وكان اتجاههما من اليسار إلى اليمين ومن الأعلى إلى الأسفل ومن الأمام إلى الخلف وقد أحدث تمزقاً في الشريان الرؤي وتمزقاً آخر في الرئة اليسرى واليمنى وأن سبب الوفاة الصدمة الدموية الناتجة عن النزف الدموي الشديد نتيجة لإصابة الرئتين والشريان الرؤي بجروح طعنية ، كما أن إصابة الظنين كانت نافذة لتجويف الصدر وأنها من الإصابات الخطيرة وأن إصابته الأخرى كانت برأسه وتعد من الإصابات البسيطة وأن مدة تعطيله عنها أسبوعين .

- وعلى ضوء الوقائع الآنف ذكرها قضت محكمة الجنايات الكبرى بما يلي :
- ١- عملاً بالمادة (٢٣٤) من الأصول الجزائية تعديل وصف الجناية المسندة للمتهمين من جناية القتل بالإشتراك خلافاً للمادتين (٣/٣٢٧ و ٧٦) عقوبات بالنسبة للفعل المقترف على المغدور بجناية القتل قصداً خلافاً للمادة (٣٢٦) عقوبات بالنسبة للمتهم وجناية التدخل بالقتل خلافاً للمواد ٣٢٦ و ٨٠/ج عقوبات بالنسبة لباقي المتهمين وتجريمهم بالوصف المعدل لكل منهم عملاً بالمادة ٢٣٦ من الأصول الجزائية .
 - ٢- عملاً بالمادة ٢٣٤ من الأصول الجزائية تعديل وصف الجناية المسندة للمتهمين من جناية القتل بالإشتراك خلافاً للمادتين ٣/٣٢٧ و ٧٦ عقوبات بخصوص أفعالهم المرتكبة على المغدور لجناية القتل الناجم عن مشاجرة خلافاً للمادة (٣٣٨) عقوبات وتجريمهم بالوصف المعدل .
 - ٣- عملاً بالمادة ٢٣٤ من الأصول الجزائية تعديل وصف الجناية المسندة للمتهم خلافاً للمواد (٣٢٧ و ٧٦) عقوبات لجناية التدخل بالشروع بالقتل خلافاً للمواد (٣٢٦ و ٧٠ و ٨٠/د) وتجريمه بها بالوصف المعدل .

- ٤- عملاً بالمادة (٢٣٤) من الأصول الجزائية تعديل وصف الجناية المسندة للمتهمين جميعاً بحدود المواد (٣/٣٢٧ و ٧٠ و ٧٦) عقوبات بخصوص أفعالهم الواقعة على المميز عليه لجناية الشروع بالقتل خلافاً للمادة (٣٣٨) ودلالة المادتين (٣٢٦ و ٧٠) عقوبات وتجريمهم بالوصف المعدل .
- ٥- عملاً بالمادة (١٧٧) من الأصول الجزائية إدانة المتهمين بحدود المادة ١٥٦ عقوبات ومعاقبة كل منهم بالحبس شهر والغرامة عشرة دنائير والرسوم ومصادرة الأدوات الحادة المضبوطة .
- ٦- براءة المتهمين عن جناية الشروع بقتل المجني عليه
- ٧- براءة الأظناء عن الجنحتين المسندتين لهما بحدود المادتين (٣٣٤ و ١٥٦) عقوبات لانتفاء الدليل المقنع .

وقضت على ضوء ذلك بفرض العقوبة على النحو التالي :

- ١- عملاً بالمادة ٣٢٦ عقوبات وضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمسة عشر سنة .
- ٢- عملاً بالمادة (٢/٨١) ودلالة المادة (٣٢٦) عقوبات وضع المجرمين () بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة عشر سنوات لكل منهم والرسوم.
- ٣- عملاً بالمادة (٣٣٨) ودلالة المادة (٣٢٦) عقوبات وضع المجرمين بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سبع سنوات ونصف والرسوم لكل منهم .
- ٤- عملاً بالمادة (٢/٨١) ودلالة المادتين (٣٢٦ و ٢/٧٠) عقوبات وضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس سنوات والرسوم .
- ٥- عملاً بالمادة (٣٣٨) ودلالة المادتين (٣٢٦ و ٧٠) عقوبات وضع المجرمين بالأشغال المؤقتة ثلاث سنوات وتسعة أشهر والرسوم لكل منهم .
- ٦- عملاً بالمادة ٧٢ عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد المحكوم بها على كل مجرم لتصبح وضع المجرم بالمجرمين بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمسة عشر سنة والرسوم ووضع باقي المجرمين بالمجرمين بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة عشر سنوات والرسوم محسوبة لكل منهم المدة التي أمضاها موقوفاً ومصادرة الأدوات الحادة .

طعن المتهمون

بقرار محكمة

الجنايات الكبرى الألف تمييزاً بلائحة تضمنت أسبابه كما طعن به النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى للأسباب الواردة في اللائحة المقدمة منه كما تقدم مساعد رئيس النيابة العامة بمطالبة خطية طلب في ختامها قبول التمييزين شكلاً لتقدميهما ضمن المدة القانونية وقبول تمييز النائب العام موضوعاً ونقض القرار المميز وإجراء مقتضى القانوني ورد التمييز المقدم من المميزين موضوعاً وتأييد القرار المميز .

وعن أسباب التمييز المقدم من النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى والتي تنصب جميعها على الطعن بالنتيجة التي توصلت إليها إذ أن البيئات والأدلة التي قدمتها النيابة العامة تثبت ارتكاب المميز ضدهم الجنايات المسندة إليهم بالإشتراك وعلى أكثر من شخص وتعديلها وصف التهمة المسندة للمميز ضدهم من الثاني وحتى الرابع إلى جناية التدخل بالقتل بالرغم أن البيئة التي قدمتها النيابة العامة تثبت ارتكابهم لجناية القتل بالإشتراك وتطبيقها أحكام المادة ٣٣٨ عقوبات على واقعة قتل المغدور في المستشفى بالرغم من ثبوت اشتراك المميز ضدهم في قتل المغدور وفي ذلك نجد من تدقيق ملف الدعوى أن محكمة الجنايات الكبرى اعتمدت في تكوين عقيدتها بتعديل وصف الجناية المسندة للمتهمين بالنسبة للفعل المقترف على المغدور من جناية القتل بالإشتراك خلافاً للمادتين ٣/٣٢٧ و ٧٦ إلى جناية القتل قصداً خلافاً للمادة ٣٢٦ عقوبات بالنسبة للمتهم

وجناية التدخل بالقتل خلافاً للمواد ٣٢٦ و ٢/٨٠ ج عقوبات بالنسبة لباقي المتهمين وتعديل وصف الجناية المسندة للمتهمين من جناية القتل بالإشتراك خلافاً للمادتين (٣/٣٢٧ و ٧٦) عقوبات بخصوص أفعالهم المرتكبة على المغدور إلى جناية القتل الناجم عن مشاجرة خلافاً للمادة ٣٣٨ عقوبات وتعديل وصف الجناية المسندة للمتهم خلافاً للمواد (٣٢٧ و ٧٦) عقوبات لجناية التدخل بالشروع بالقتل خلافاً للمواد ٣٢٦ و ٧٠ و ٢/٨٠ د وتعديل وصف الجناية المسندة للمتهمين جميعاً بحدود المواد (٣/٣٢٧ و ٧٠ و ٧٦) عقوبات بخصوص أفعالهم الواقعة على المجني عليه إلى جناية الشروع بالقتل خلافاً للمادة (٣٣٨) ودلالة المادتين (٣٢٦ و ٧٠) عقوبات استناداً إلى البيئة التي قدمت أمامها وحيث أن هناك وقائع ثابتة في الدعوى كان يجب على محكمة الجنايات الكبرى أن تقف أمامها وتعالجها قبل قيامها بتعديل وصف التهم وهي الآتي :

١- ورد في أقوال الشاهد الظنين شأهدت المتهم

والشخص الذي ضربني بالسوق وسمعتهم يقولون (تعال انعلمه تعال انعلمه هذول لازم يموتوا وأن قاموا بطعن شقيقي شأهدت

- وهو يقوم بطعن شقيقي ، أثناء وجوده على أحد الأسرة في المستشفى وشاهدت باقي المتهمين يقومون بطعن شقيقي
- ٢- ورد في أقوال الشاهد الظنين قمت أنا بأخذ المغدور والظنين حسين إلى الإسعاف داخل المستشفى وحملت المغدور من السيارة إلى غرفة الإسعاف جوّه وعندما فتحت الغرفة شاهدت سريرين كان المغدور على سرير على سرير آخر فوضعت المغدور على البلاط شاهدت كان مطعون طعنة على وجهه وطعنة في بطنه وأثناء حديثي مع فتح باب غرفة الإسعاف ودخل المتهمون الأربعة إلى داخل الغرفة ودفعوا الممرضة حيث وقعت على الأرض وقام أحد المتهمين بضربي بسكين على بطني وعلى كتفي فوقعت على الأرض وفقدت الوعي .
- ٣- ورد في أقوال الشاهد الظنين شاهدت المتهم ماسك المغدور من الخلف والمتهم يطعن به على بطنه وعلى وجهه بواسطة موس فمسكت المتهم من يده وقلت له (وحد الله) وعند وصول المغدور تركوا وأن المتهم قال لمأمون إطعنه وفوراً قام بطعن على صدره بواسطة الموس عندها هربت من الخوف ... المتهمين الأربعة كلهم كانوا يحملون سكاكين .
- ٤- ورد في أقوال الشاهد قمت أنا بإدخال إلى غرفة الإسعاف وقام وشالوا وأدخلوه إلى غرفة الإسعاف وكان المغدور قد وصل المستشفى قبلنا عندما أدخلت إلى الغرفة ألتقيت بالمتهمين الأربعة وكان المتهم يصيح وحضر باقي إخوانه وطلبوا مني أن أغادر المستشفى وبعد ذلك غادرت أنا سمعت من الناس أن المتهمين كلوا على المغدورين في المستشفى وأن عندما كان يصيح كان يهدد ويقول (والله غير أذبح أولاد أبو رسول) .
- ٥- ورد في أقوال الشاهد شاهدت المغدور وكان حاط يده على بطنه وقام الشاهد والظنين وأسعفوه إلى المستشفى .
- ٦- ورد في أقوال الشاهد شاهدت جمهرة من الناس ونزلت أركض ووجدت حاط أيده على صدره ويقول إسعفني ما بدني أموت وحضر الشاهد ونقلنا المغدور وكان معنا الظنين وخلال ذلك شاهدنا الظنين مرمي بين سيارتين وكان مضروب تحت أبطه وكان الدم ينزف منه وأسعفنا المغدور والظنين عند وصولنا إلى المستشفى قمت أنا وشالنا .. أخذ ودخلنا إلى غرفة الإسعاف فشاهدت

موجود على سرير وشاهدت ضربة في وجهه وكان مضروب على بطنه والدم ينزف منه وقام الأطباء بنقل المغدور إلى غرفة العناية المركزة ... شاهدت المتهمين وسألتهم شو فيه وسمعت ، يقول ، أعطيني السكنينة فقال لي روح من هون أحسن لك وفوراً غادرت المستشفى ... أنا شاهدت المتهمين عندما خرجوا من غرفة الإسعاف وكان بيد واحد منهم شرشارة .

٧- ورد في أقوال الشاهد وكنت موقوف في مركز إصلاح وتأهيل وأنا وصلت إلى المركز وكان معي المتهمين وحاول المتهم أن يتكلم معي إلا أن المتهم منعه من ذلك عندما عرف بأنني جار للمغدورين وكان هناك شخص موقوف معنا يدعى وتكلم مع المتهم ، وسأله عن الضربة اللي على رأسه فرد المتهم بأنه ضرب نفسه وأنا سمعت المتهم يقول للمتهم (إذا ماتوا ما بعرف) وكان المتهمين يتحدثوا مع بعضهم وقال المتهم (بعد ما تطلع بليس القضية لأخونا الحدث وأنه يقعد له سنتين في السجن وبعدين يطلع) وكذلك قال (في كم واحد بس أطلع بدي أضربهم) وأنا خرجت في اليوم الثاني من التوقيف .

٨- ورد في أقوال الشاهد شاهدت شخص معه موس وشاهدت شخصين يمسان بالمغدور من شديقه ويفتحان فمه وكان الشخص الثالث يعبطه من ساقيه وان الذي كان يمسكه من شديقه هو المتهم وشاهدته يضرب المغدور بالوجه بالموس وسمعت من أشخاص بالسوق لا أعرفهم بأن المتهم ضرب بواسطة موس على جبهته ... وكان يتعاركان بعيداً عن المغدور وعن المتهم حوالي ثلاثة أمتار .

٩- ورد في أقوال الشاهدة رئيسة قسم التمريض في قسم الإسعاف والطوارئ في مستشفى الأميرة بسمة ... وأنا يوم الحادث كنت في دوامي الرسمي وخرجت إلى باب القسم وشاهدت التكري حيث نزل منه شخصين كانا يحملان شخص ثالث مصاب وشاهدت الدم ينزف منه ونقل إلى غرفة الإنعاش حيث تبين أن ذلك الشخص توفي وعرفت فيما بعد أن اسمه وفي تلك الأثناء حضر ثلاثة أشخاص وكانوا مصابين وتم نقلهم إلى غرفة العمليات الصغرى وكان شخص واقف على باب الغرفة ويرافقه اثنين آخرين وقال (كأن ذلك الشخص ممنوع تسعفوا أي واحد قبل أن تسعفوا هذا وكان هذين الشخصين يشيران إلى الشخص الثالث وقمنا بإدخالهم الثلاثة إلى غرفة العمليات الصغرى أخذوا يصيحون (هيهم هيهم) وخرجت الممرضة وقام هؤلاء الثلاثة بإغلاق الباب وسمعت بعدها صراخ داخل الغرفة وركضت لإبلاغ مدير المستشفى عندما دخلت غرفة العمليات فتحت باب الغرفة

ووجدت الأشخاص المصابين الذين حضروا في بداية الأمر وتم إدخالهم إلى غرفة العمليات مرميين على الأرض وكانت الدماء تنزف منهم ... قمنا بنقل أحدهم للعناية المركزة وكان بحالة غيبوبة ولكنه توفي .. عرفت بأنه المغدور ... أما الأشخاص الذين شاهدتهم مرميين على الأرض عرفت بأن اثنين منهم من عائلة أبو والثالث من عائلة

١٠- ورد في أقوال الشاهدة تعمل في قسم الإسعاف في مستشفى الأميرة بسمة كنت موجودة على رأس عملي في المستشفى وأثناء ذلك حضر إلى قسم الإسعاف شخص مصاب يحمله عدد من الأشخاص كانوا يصيحون (أسعفوه أسعفوه) تم إدخال ذلك الشخص إلى غرفة العمليات ... شاهدت شخص واقف أمام غرفة العمليات الصغرى وحاولت الدخول لتلك الغرفة وبعد ذلك حضر شخصين آخرين وكانا يقولان (وينهم وينهم) ودخلوا لغرفة العمليات وأن الباب رداد إنغلق خلفهم وسمعت صوت داخل الغرفة وهو صوت ضوضاء وخرجت أصيح (نادوا الشرطة) وعندما دخلت لغرفة العمليات الصغرى وجدت اثنين أحدهم مطوح على وجهه والدماء تنزف منه بغزارة وشاهدت شخص آخر وينزف دماء بغزارة .. قمت بإلقاء بعض النفايات بالسلة شاهدت موس كباس مفتوح وسكين ملونة ... وطلبت من أحد أفراد الشرطة الذين كانوا موجودين بأخذ السكاكين .

وحيث أن تلك الأقوال الأنف ذكرها تدل دلالة واضحة على واقعة لا لبس فيها اشترك المتهمين المميز ضدهم بقتل المغدورين سيما وأنهم لحقوا بالمغدورين إلى المستشفى هناك وأجهزوا عليهما .

وحيث أن المادة ٣/٣٢٧ من قانون العقوبات تعالج حالة ارتكاب القتل على أكثر من شخص وليس المادة ٣٢٦ و ٣٣٨ منه في حالتنا هذه حيث أن الفاعل معلوماً ووقع القتل على أكثر من شخص .

وحيث أن محكمة الجنايات لم تعالج البيانات التي قدمتها النيابة العامة معالجة صحيحة وقامت بتعديل وصف الأفعال المرتكبة وعلى نحو لا يتفق مع تلك البيانات وأن ما أوردته من تبريرات للوصول إلى نتيجة الحكم الذي توصلت إليه ليس له ما يبرره ولا يستند إلى أساس قانوني سليم فيكون قرارها من هذه الناحية في غير محله لما شابته من فساد في الاستدلال والتعليل مما يتعين معه نقضه لورود هذه الأسباب عليه .

وعن أسباب التمييز المقدم من المحكوم عليهم :
وعن الأسباب الأولى والثاني والسابع والذي يعنى فيه المميزون على محكمة الجنايات الكبرى خطأها عندما أدانت الأولى (بجناية القتل القصد رغم عدم توافر أركانها وعندما لم تطبق الظرف المحل وكان في حالة دفاع شرعي بكل شروطه .

وفي ذلك نجد أن ما توصلت إليه محكمة الجنايات الكبرى بما لها من صلاحية في وزن البينة وتقديرها من أن المتهم قد ارتكب فعل القتل عن قصد كما أن المشرع في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات وضع شروطاً ثلاثة لاعتبار الفعل دفاعاً مشروعاً عن النفس وهي أن يقع فعل الدفاع حال وقوع الإعتداء وأن يكون الإعتداء غير محق وان لا يكون في استطاعة المعتدى عليه التخلص من هذا الإعتداء إلا بالقتل أو الجرح أو الفعل المؤثر كما أنه من المقرر في قضاء محكمة التمييز أنه يشترط لاستفادة الفاعل من العذر المخفف المنصوص عليه في المادة ٩٨ من قانون العقوبات أن يكون العمل غير المحق الذي أتاه المجني عليه قد وقع على نفس الجاني وأن يكون هذا العمل على جانب من الخطورة ويثير غضباً شديداً وأن تقع الجريمة قبل زوال مفعول هذا الغضب وأن يكون عمل المجني عليه ضد الجاني مادياً لا قولياً .

وحيث أن الدلائل الثابتة في هذه الدعوى أن بداية الواقعة كانت نتيجة إصطدام المتهم بالمغدور أثناء مسيرهما بالشارع وحصلت بينهما مشادة كلامية وتم الفصل بينهما إلا أن المتهم وبقيّة إشقائه بما فيهم مأمون عادوا وتشاجروا جميعاً مع المغدورين وشقيقه المغدور بما ينفي نفيّاً تاماً حالة الدفاع المشروع ويقتضي معه رد هذه الأسباب .

وعن الأسباب الرابع والخامس والسادس والتاسع والعاشر فقد تمت معالجة ما ورد بها في معرض ردنا على أسباب التمييز المقدم من النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى فنحيل عليها منعاً للتكرار مما يتعين معه الإلتفات عنها .

وعن السبب الثامن والذي مفاده بأن المتوفيان وصلوا متوفيان قبل دخولهما المستشفى وفي ذلك نجد أن هذا القول لا يتفق مع البينة المقدمة والتي ثبت من خلالها أن المميزين قد لحقوا المغدورين إلى غرفة الإسعاف في ذات الوقت الذي كان الأطباء فيه مشغولين بإسعافهم وأجهزوا عليهم حتى الموت مما نرى معه أن هذا السبب حقيق بالرد .

أما بالنسبة لمطالبة النيابة باعتبار أن العقوبة المحكوم بها تزيد على خمسة سنوات فإنه ورغم أن التمييز بحكم القانون (التمييز التلقائي) يكون لصالح المحكوم عليهم أي كأنه مرفوع من قبلهم فإنه وعلى ضوء ردنا على أسباب التمييزين المقدمين من النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى والمتهمين (المميزين) فإنه لا حاجة للرد على تلك المطالبة في هذه المرحلة .

لهذا وبناء على ما تقدم نقرر رد التمييز المقدم من المميزين ومنتصر على ضوء معالجتنا لأسباب الطعن المقدمة منهم وعلى نحو ما بيناه وقبول التمييز المقدم من النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى ونقض القرار المميز وإعادة الأوراق إلى محكمة الجنايات الكبرى لإعادة وزن البيئة في ضوء ما أسلفنا ومن ثم إصدار القرار المقترضى على أن يكون معللاً ومسبباً .

قراراً صدر بتاريخ ٢٩ محرم سنة ١٤٢٦هـ الموافق ١٠/٣/٢٠٠٥م

القاضي المترئس



عضو



عضو



عضو



عضو



رئيس الديوان

دقيق

